

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

دنيا الأمل إسماعيل(*)

باحثة من فلسطين.

تمهيد

تُعَدّ المشاركة السياسية من أهم مؤشرات التنمية ودلالاتها في أي مجتمع؛ إذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل من دون التطرّق إلى موضوع المشاركة السياسية، في الوقت الذي لا يمكن الحديث عن التنمية من دون التعرّض لدور المرأة في هذه التنمية، ولسعيها من أجل التأثير في خطط التنمية ومشاريعها من خلال قنوات المشاركة السياسية. وعليه، فإن درجة مشاركة المرأة وفعاليتها تنعكس إيجاباً في السياسات التنموية، مع ضرورة تأكيد أن أية محاولة لفهم التغير الاجتماعي ودرسه لا يمكن عزلها عن دور المرأة، باعتبارها تمثل أكثر من نصف المجتمع.

في مجتمعنا الفلسطيني الذي يتسم بالمحافظة، وباحتفاء أقل بإمكانات النساء في ظل هيمنة ذكورية تستأثر بالنصيب الأكبر من فعاليات الحياة المختلفة، يُتوقّع من المرأة أن تبذل جهوداً مضاعفة من أجل إدماجها في عملية صنع القرار. وفي هذا المجال يجب التذكير بأن التغيّرات السياسية التي مرّ مجتمعنا الفلسطيني بها أتاحَت للنساء - في ظل ظروف كثيرة - فرصة تاريخية من أجل تطوير أوضاعهن إيجاباً، من خلال الانخراط في العمل النضالي والجماهيري. ففي فترة الانتفاضة الأولى على سبيل المثال، استطاعت النساء الفلسطينيات فرض أنفسهن بقوة على الوعي الجماعي الفلسطيني، الشعبي والرسمي، لتقود بعد سنوات قليلة الكثير من المنظمات الأهلية والخيرية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تأسيس مجتمع مدني في ظل غياب الدولة.

وعلى الرغم من تنامي الاهتمام الوطني الفلسطيني بموضوع المشاركة السياسية بشكل عام، والمشاركة السياسية للمرأة بشكل خاص، فإن هذا الاهتمام لم ينعكس بدرجة كافية في

مختلف سياسات السلطة الفلسطينية وممارساتها إلا في حدّها الأدنى، ولا اعتبارات مستمدة غالباً من الضغط الدولي والجهات المانحة، فيما تبقى جهود الكثير من المنظمات النسوية والناشطات النسويات خارج عملية صنع القرار الحقيقية، التي تسود فيها رؤى واتجاهات تقليدية، لا ترى أهمية كبرى في إعطاء المرأة الفلسطينية فرصة كاملة لإثبات قدراتها وإمكاناتها، وقبل ذلك مواطنتها، في وطن قائم على النساء والرجال معاً، من دون إقصاء أحدهما على حساب الآخر.

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على المنجز النسوي في قضية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، والبحث في الأسباب والدوافع والاتجاهات التي تحكم هذه المشاركة، ومدى المساحة المتاحة للنساء للتعبير عن أنفسهن وآرائهن، خاصة أن الدستور الفلسطيني منحها المساواة التامة مع الرجل، على اعتبار أنها مواطنة كاملة الأهلية، لها حقوق وعليها واجبات.

وفي الوقت الذي يدخل الوطن الفلسطيني مرحلة جديدة بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، وفي الوقت الذي تعلو الأصوات السياسية والاجتماعية من أجل الإصلاح والتغيير، تحتل المشاركة السياسية لشرائح المجتمع كافة، بما فيها النساء، مساحة كبيرة من هذه التوجهات، بل إن الحديث عن ضرورة مشاركة المرأة الفلسطينية في العملية الانتخابية، بشقيها التشريعية والبلدية، أصبح العنوان الأبرز والأكثر حضوراً على الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة لدى مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ومنظماتها، ولدى ناشطات وناشطين حقوقيين كثر. وقد انعكس ذلك في الكثير من البرامج و المطبوعات والندوات والورش والبرامج الإعلامية المرئية والمسموعة.

الآن، بعد أن انتهى السباق على الرئاسة بفوز محمود عباس، وخروج ستة مرشحين آخرين من هذا السباق، من دون أن تتمكن المرأة الوحيدة التي رغبت في ترشيح نفسها من المشاركة في هذا الماراثون الديمقراطي، تبقى أمام المرأة الفلسطينية معركتان مهمتان لإثبات قدراتها وحقها القانوني والدستوري لتشارك في صنع القرار الفلسطيني، من خلال انتخابات المجلس التشريعي، وانتخابات المجالس البلدية في مراحلها التالية.

على الرغم من تعالي الأصوات المختلفة بأهمية وضرورة مشاركة المرأة السياسية، فإن هذه الجهود لا تعكس نفسها بشكل إيجابي في السياسات والممارسات القائمة، سواء كان ذلك على مستوى السياسات أو على مستوى المواقع التنفيذية المختلفة، وتظل الفجوة قائمة بين التمثيل الحقيقي للنساء على الأرض وحجم مساهمتها في الحياة السياسية والعامة.

أولاً: المؤشرات الأولى للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

منذ بداية القرن الماضي والمرأة الفلسطينية تشارك في معركة الاستقلال الاجتماعي والسياسي عبر تشكيلات مختلفة، بدأتها بالجمعيات الخيرية التي شكّلت النواة الأولى لانطلاقة المرأة الفلسطينية نحو الاندماج في قضايا مجتمعتها الحياتية، لتتبلور في ما بعد، ونتيجة للظروف السياسية التي مرت بها فلسطين، بؤراً سياسية عبّرت عن نفسها في شكل اعتصامات

ومظاهرات وعرائض احتجاج. وتذكر المصادر في هذا السياق أن أول نشاط سياسي نسائي ملحوظ كان في العفولة عام ١٨٩٣، حيث خرجت النساء الفلسطينيات في مظاهرة احتجاجاً على إنشاء أول مستوطنة يهودية في ذلك الوقت، ثم في معركة البراق عام ١٩٢٩، التي شكّلت نقطة تحول مهمّة في حياة المرأة الفلسطينية؛ إذ سقطت تسع نساء قتيلات برصاص الجيش البريطاني، وهو ما دعاها إلى تصعيد نضالها لتغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية، التي

أحاطت بها، خاصة بعد أن وجدت نفسها أمام المسؤولية الملقاة على عاتقها بعد عمليات الإعدام والاعتقال والمطاردة والسجن وهدم البيوت، التي قامت بها سلطات الانتداب البريطاني، فنظمت جهودها وجنّدت جميع الإمكانيات المتوافرة لديها لمواجهة الظروف المستجدة، فعقدت أول مؤتمر نسائي فلسطيني، في مدينة القدس عام ١٩٢٩، وهو المؤتمر الذي انبثقت عنه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات، ثم أنشئ في العام نفسه الاتحاد النسائي العربي في القدس واتحاد

أمام المرأة الفلسطينية معركتان مهمتان لإثبات قدراتها وحققها القانوني والدستوري لتشارك في صنع القرار الفلسطيني: انتخابات المجلس التشريعي وانتخابات مجالس البلدية.

آخر في نابلس، وقام كلا الاتحادين، إضافة إلى اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات، بأدوار متعددة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ووطنياً، متمثلة في المظاهرات، وتقديم الاحتجاجات إلى المندوب السامي البريطاني، وإرسال الرسائل إلى الملوك والحكام العرب^(١).

خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، نشطت المؤسسات النسائية الخيرية، كدور الأيتام ومراكز المسنين وغيرها، في إغاثة الأسر المنكوبة، وإعداد المرأة وتأهيلها مهنيًا، لتتوجّ نضالات المرأة في هذه الفترة بتأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام ١٩٦٥، ليكون تنظيمًا شعبياً نسائياً يضطلع بدوره الاجتماعي والسياسي بين صفوف النساء في المناطق المحتلة. وهذا يدلنا على أن الوعي السياسي النسائي نشأ في أحضان حركة النضال الفلسطيني، ونما من خلال مؤسسات مجتمعية أصلاً، فيما وفر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.) في عام ١٩٦٤ بديلاً سياسياً شكّل مرجعية للحركة الوطنية الفلسطينية، التي نمت في أحضانها الحركة النسوية، وهو ما جعلها تتقابل مع استراتيجيا المنظمة الهادفة إلى تسييس الجماهير وزجّها في النضال الوطني.

ويبرز هذا التوجّه السياسي للمنظمات النسوية الفلسطينية يوماً بعد آخر، وتتصاعد الحركة القومية النضالية، لتنشأ أول حركة نسائية في الريف عام ١٩٧٨. وبحلول عام ١٩٨٢، كان هناك أربعة تنظيمات نسائية تتبع الأحزاب السياسية الفلسطينية الأربعة. وقد اقتصر نشاط هذه المؤسسات (التنظيمات) على تقديم الخدمات الاجتماعية، غير أن تلك

(١) ليما شفيق، «حول نضال المرأة في المناطق المحتلة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي» مجلة المرأة العربية، العدد ٢ (١٩٨٥).

التجمّعات النسائية، التي خلقتها الحاجة إلى تقديم الخدمة الاجتماعية، لفتت أنظار الأحزاب السياسية، التي استخدمتها في حشد النساء للعمل السياسي. وهكذا حملت المنظمات النسوية بالتدريب ملامح الأحزاب التي تولدت منها، حتى غلب عليها العمل السياسي، من دون الالتفات إلى أهمية إبراز قضيتها المجتمعية، ناهيك عن أن تلك الأحزاب لم تعط الحركة النسوية الفلسطينية حقّها في الظهور وحمل قضاياها الذاتية، الأمر الذي انعكس عليها تشيئاً لقدراتها، ونقل فئويتها إلى داخلها.. وهذا أدى في النهاية إلى غياب الأجندة التي تحمل هموم الحركة النسوية الفلسطينية.

مع هبوب الانتفاضة الأولى، عادت الحركة النسوية إلى طابعها الخدماتي في ظل غياب خدمات دولة الاحتلال، لتُسد العجز الذي فرضته الظروف السياسية في تلك المرحلة - نتيجة ازدياد الحاجة إلى الخدمات - وتمت إزاحة العمل السياسي ليتوارى قليلاً خلف العمل الاجتماعي، في ما صعدت أعمال الإغاثة وخدمات رعاية الأطفال، وتعليم النساء المهارات التقليدية، جنباً إلى جنب مع مقاومة الاحتلال من قبل المنظمات النسوية التابعة للفصائل السياسية، حتى أنه لا يمكن تمييز نشاطها من نشاط أية جمعية خيرية إلا من حيث تبعيتها وتركيزها على فكرة الحشد السياسي للنساء. وقد شكّل هذا - في ما بعد - دعماً للأحزاب ووسيطاً مهماً بين الفصيل والجماهير العريضة؛ فقد عملت النساء على توثيق العلاقة بين التنظيمات والجماهير من خلال الأنشطة المجتمعية التي كانت تقوم بها.

وتشير الإحصاءات هنا إلى أن ٧ بالمئة من الشهداء الذين سقطوا خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٧ كانوا من النساء، فيما شكّلت النساء ٩ بالمئة فقط من عدد الجرحى المبلّغ عنهم خلال الفترة نفسها^(٢). وفي عام ١٩٩٦، زاد عدد الأسيرات الفلسطينيات اللواتي بقين رهن الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي على أربعين امرأة، فيما وصل عددهن عام ٢٠٠٩ إلى ٣٢ أسيرة.

غير أن عمل تلك المنظمات اتّسم في تلك الفترة بعدم وجود استراتيجية عمل واحدة تجمع بينها، إلى أن جاء عام ١٩٩٠، أي بعد ثلاث سنوات من بدء الانتفاضة، حين عقد مركز بيسان في القدس مؤتمراً بعنوان «الانتفاضة وبعض القضايا الاجتماعية للمرأة»، شاركت فيه نساء من مختلف التوجهات السياسية، وحاولن تقييم المنجزات التي حقّقتها النساء خلال المراحل السابقة، ووضع تصور لمستقبل الحركة النسوية. وقد مثّل هذا المؤتمر فاصلاً في مسيرة الحركة النسوية الفلسطينية، لأنه جاء مترافقاً مع بدء مفاوضات مدريد والتوجه نحو عملية السلام التي تم في إثرها اتفاق غزة - أريحا ودخلت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى البلاد. وعليه، بدأت مرحلة جديدة ليس في حياة النساء فقط، بل في حياة الشعب الفلسطيني بأسره، إذ مع دخول السلطة وما صحبه من تغيّرات سياسية ومجتمعية، تزايد الاهتمام بترسيخ أسس مجتمع مدني، يضمن مشاركة كلّ من المرأة والرجل في عملية البناء. وكانت الآمال معقودة على توسيع قاعدة مشاركة المرأة من خلال توفير أجواء ديمقراطية تتّيح لها طرح نفسها من منطلق معيار الكفاءة وأولوية التعبير عن احتياجاتها ومشاكلها، غير أن هذه

(٢) إحصاءات المرأة والرجل (غزة: دائرة الإحصاء المركزية، ١٩٩٨)، ص ١٦٢-١٦٣.

الصورة المشرقة، المتخيلة، تراوحت بين الصعود والهبوط، إذ لم يبرز لدى السلطة الوطنية أي توجه رسمي من أجل إدماج النساء في عملية التنمية والبناء، سوى إلحاق عدد غير قليل من قيادات العمل النسوي الأهلي في إطار العمل الحكومي، وهذا ترك أثره في المنظمات الأهلية التي استوعبت جل النساء الفلسطينيات خلال فترة الاحتلال، وقبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، من ناحيتين: الأولى ناحية الخسارة الفادحة التي لحقت بهذه المؤسسات جرّاء فقدائها خبرات وكفاءات نسوية (عامل سلبي)، والثانية ناحية قيام هذه المؤسسات بتكوين وإفراز قيادات بديلة ذات توجهات ورؤى مختلفة (عامل إيجابي).

في الوقت الذي سعت المؤسسات النسوية إلى الحصول على استقلال نسبي عن التنظيمات التي نمت في كنفها، نشأ وعي نسوي نتيجة الخبرات السابقة، خاصة بعد الانقسام الذي شهدته تلك التنظيمات إزاء العملية السلمية، وعدم بلورة رؤية عمل واضحة لها تستند إلى المتغيرات التي جرت، ناهيك عن الهيمنة التي كان يفرضها الحزب على برامج تلك المؤسسات وعملها، وهو ما دعاها إلى النضال ضد هذه الهيمنة وتخفيفها إلى الحد الأدنى، مع بلورة أهداف وبرامج جديدة بعد قناعة وصلت إليها الناشطات من النساء بأن الأساس التنظيمي القديم، الذي قامت عليه المؤسسات النسوية، لم يعد صالحاً في ظل المتغيرات الجديدة.

ومع انطلاقة انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، دخلت مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية منعطفاً جديداً في نضالها الطويل من أجل الحرية والمساواة؛ إذ وجدت نفسها في قلب المعركة، وجهاً لوجه أمام الاحتلال بآلياته العسكرية، وطائراته الحربية، لا يفصل بينهما إلا المواجهة، فلم تعد المعركة تقتصر على مواقع الاحتكاك، بالقرب من الحواجز والمستوطنات ونقاط التماس، بل امتدت لتدخل كل بيت في أي وقت وفي أي مكان، الأمر الذي دفع المرأة الفلسطينية إلى أن تكون في مواجهة يومية ومباشرة مع هذا الاحتلال، فتتعرض لإطلاق النار من الدبابات وطائرات الهليكوبتر «الأباتشي»، فتصاب وتستشهد حتى وصل عدد الشهداء مع دخول العام الخامس للانتفاضة إلى ٩٦ شهيدة في الضفة الغربية وقطاع غزة^(٣)، ناهيك عن الأضرار المادية والجسدية والمعنوية التي تحمّلتها معظم النساء الفلسطينيات، اللواتي عانين هدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية. هذا في الوقت الذي نشطت المؤسسات النسوية والأهلية ومراكز حقوق الإنسان من أجل تفعيل دور المرأة في المجتمع الفلسطيني عبر آليات وبرامج متعددة ركزت على الجانبين الاجتماعي والقانوني، كمدخل لتغيير السياسات المختلفة، وإدماج النوع الاجتماعي (الجندر) فيها.

أما العام ٢٠٠٩، فقد شهد حرباً بشعة شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وأدت إلى استشهاد عدد كبير من المواطنين، كان منهم ١٠٣ من النساء، أي ٣٢,٤ بالمئة من إجمالي عدد الشهداء، فيما كان عدد النساء اللواتي أصبن خلال الحرب ٨٣٠ امرأة، أي بنسبة ١٥,٦ بالمئة من مجموع عدد المصابين، ومنهن من أصبن بإعاقات دائمة^(٤)، ناهيك عن التكلفة

(٣) «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان»، نشرة المنطار (٢٠٠٤)، ص ٢٨.

(٤) إحصاءات المرأة والرجل.

الإنسانية التي تحمّلتها النساء جرّاء عدم قدرتها على حماية أطفالها ومنزلها، واضطرارها الدائم إلى الفرار من مرمى النيران والطائرات، والعيش في أماكن الإيواء، ولم تزل كذلك حتى بعد مرور ثلاث سنوات على الحرب.

ثانياً: أشكال ممارسة المرأة لحقوقها السياسية

١ - الانتخابات

يُعدّ خوض المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أحدث أشكال مشاركتها السياسية، كما يمكن النظر إلى هذه المشاركة كمقياس للنشاط السياسي والاجتماعي للمرأة الفلسطينية خلال الفترة السابقة؛ إذ جاءت بشيء من الحماسة التي عبّرت عن نفسها في شعارات رفعتها المؤسسات والأطر التي أيدت عملية إجراء الانتخابات، وكان أبرزها ذلك الشعار الذي رفعه طاقم شؤون المرأة الذي تمثّل «في المشاركة تصنعين الحدث»، ليؤكد ويدل على الحاجة المفقودة إلى مشاركة النساء في صنع القرار السياسي^(٥). هذا وقد بلغ عدد المسجلات في القوائم الانتخابية ٤٩٥,٨٣٩ من الإناث، مقابل ٥١٧,٣٩٦ من الذكور، من مجموع ١,٠١٣,٢٣٥ ناخباً، أي بنسبة ٤٩ بالمئة للنساء مقابل ٥١ بالمئة للرجال حتى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥^(٦) في ما بلغ عدد المرشحات للمجلس التشريعي في الانتخابات الأولى ٢٥ امرأة من مجموع ٦٧٢ مرشحاً، أي بنسبة ٣,٧ بالمئة: ١٦ مستقلة، ٤ فتح، ٢ فدا، ٢ حزب الشعب الفلسطيني، ١ جبهة تحرير عربية، نجحت منهن ٥ نساء، وهن:

– حنان عشراوي، مستقلة من القدس، وحصلت على ١٧٩٤٤ صوتاً.

– دلال سلامة، من حركة فتح/نابلس، وحصلت على ٢٠٧٤٩ صوتاً.

– جميلة صيدم، من حركة فتح/دير البلح، وحصلت على ٨٥١١ صوتاً.

– انتصار الوزير، من حركة فتح/غزة، وحصلت على ٤٠٨٧٥ صوتاً.

– راوية الشوا، مستقلة/غزة، وحصلت على ١٨٢٩٥ صوتاً.

وكانت السيدة سميحة خليل القبح أول سيدة فلسطينية وعربية ترشح نفسها لمنصب الرئاسة، لكنها لم تنجح^(٧).

ويعدّ فوز خمس نساء في أول انتخابات فلسطينية إنجازاً كبيراً للحركة النسوية

(٥) نادر عزت سعيد، المرأة والانتخابات (رام الله: جامعة بيرزيت، ١٩٩٨)، ص ٦.

(٦) إصلاح جاد، «الحركة النسوية الفلسطينية والانتخابات التشريعية»، السياسة الفلسطينية (رام

الله)، العدد ١٠ (ربيع ١٩٩٦)، ص ١٩ - ٢٠.

(٧) الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

وأعضاء المجلس التشريعي ١٩٩٦ (رام الله: لجنة الانتخابات المركزية، ١٩٩٧)، ص ٢٦ - ٢٧.

الفلسطينية، على الرغم من ضعف نسبته وعدم موازاته لحجم التضحيات، التي قدّمتها النساء الفلسطينيات؛ إذ جاء دليلاً على الوعي النسوي المتنامي بأهمية وجودهن في مراكز صنع القرار، ومن ثم بلورة أهداف ورؤى واضحة وجديدة، متوافقة مع المتغيرات الجديدة للحركة النسوية. ويمكن أن تُردّ أسباب ضعف التمثيل النسوي في هذه الانتخابات إلى طبيعة النظام الانتخابي، وسيادة التوجّهات الذكورية للمجتمع الفلسطيني، والتمييز ضد المرأة، وسطوة العادات والتقاليد.

كان أول نشاط سياسي ملحوظ للمرأة الفلسطينية في العقّولة عام ١٨٩٣، حيث خرجت النساء في مظاهرة احتجاجاً على إنشاء أول مستوطنة يهودية وقتذاك.

كما نلاحظ هنا غياب كلٍّ من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية، وبالتالي غياب التمثيل النسائي. وقد انعكس هذا الغياب ليسار الفلسطيني على مشاركة النساء في الانتخابات، حيث كان من المتوقّع منها أن تساند وتدعم وجود النساء، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة فرص فوز النساء في الانتخابات، فيما يرى البعض أن غياب الاتجاهات الإسلامية عزّز من

هذه الفرص، على أساس أن هذه الاتجاهات تُقصي النساء لأسباب دينية^(٨). ويُذكر هنا أن فدا استأثر بأكبر نسبة من النساء بين مرشحيه، إذ بلغت ١٨ بالمئة مقارنة بـ ١٢,٥ بالمئة من مرشحي جبهة التحرير العربية، و ٦,٧ بالمئة من مرشحي حزب الشعب، و ٥,٢ بالمئة من حركة فتح، فيما بلغت نسبة المستقلات ٦٤ بالمئة مقابل ٧٥ بالمئة للذكور^(٩).

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، كان الشعب الفلسطيني على موعد حاسم في تاريخه السياسي، إذ توجّه أكثر من ١,٤٢,٠٠٠ ناخب فلسطيني، أي ما نسبته ٨١,٨ بالمئة من المؤهلين للانتخاب البالغ عددهم ١,٢٧٣,٠٤٩ ناخباً، نصفهم تقريباً من النساء، للإدلاء بأصواتهم في ما ناهز ٢٧٢٠ مركزاً انتخابياً توزّعت في الدوائر الانتخابية الستة عشرة، من أجل اختيار ١٣٢ مرشحاً لعضوية المجلس التشريعي من بين ٧٢٨ مرشحاً، منهم ٤١٤ مرشحاً وفق نظام الدوائر، من بينهم ١٥ امرأة، و ٣١٤ شخصاً رشّحوا أنفسهم وفق نظام القوائم، من بينهم ٧١ امرأة، وتوزّعوا بين ١١ قائمة انتخابية، تقدمت لهذه الانتخابات^(١٠).

وقد أُجريت تلك الانتخابات وفق القانون الرقم (٩) لعام ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات

(٨) سعيد، المرأة والانتخابات.

(٩) الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي ١٩٩٦.

(١٠) انظر هنا: تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان حول: نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية: ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٦)، والمجلس التشريعي الفلسطيني: عشرة أعوام من غياب المساءلة: دراسة تحليلية نقدية للمجلس التشريعي الفلسطيني خلال العقد الأول من عمره، ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ (رام الله: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ٢٠٠٦).

العامّة، الذي تبنّى النظام الانتخابي المختلط (٥٠ بالمئة دوائر - ٥٠ بالمئة قوائم)، بعكس القانون السابق الرقم (١٣) لعام ١٩٩٥، الذي تبنّى نظام الأغلبية النسبية، وجرت - وفقه - الانتخابات التشريعية الأولى.

شكلت انتخابات عام ٢٠٠٦ منعطفاً مهماً في السياسة الفلسطينية لأسباب متعددة، **أولها** أنها تمثل ثاني انتخابات تشريعية في تاريخ الفلسطينيين، وتأتي بعد عشرة أعوام من سيطرة حركة فتح على الحياة السياسية الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني، **وثانيها** أنها حظيت بمشاركة من غالبية الأحزاب والفصائل الفلسطينية - باستثناء حركة الجهاد الإسلامي التي قاطعت - أيضاً - الانتخابات الأولى.

ثالث هذه الأسباب تمثل في النتائج، التي تمخّص عنها فوز حركة حماس بالغالبية العظمى من مقاعد المجلس التشريعي، البالغ عددها ١٣٢ مقعداً، حيث فازت بـ ٧٤ مقعداً، فيما فازت حركة فتح بـ ٤٥ مقعداً، وهو الأمر الذي أدّى إلى حدوث تحولات في البنية السياسية للمجلس وللنظام السياسي الفلسطيني برمته، وكان له تأثير في المشاركة السياسية للمرأة حجماً ونوعاً، بل أعطى فرصة للوقوف بتشكك أمام مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المدني، وغيرها من مفاهيم.

٢ - مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية (الرسمية وغير الرسمية)

أ - المؤسسات السياسية الرسمية

(١) **المرأة في م. ت. ف.:** رغم الإشكالية التي تعيشها م. ت. ف.، خاصة بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وعودة معظم المؤسسات الفلسطينية، وعدد كبير من قيادي الشعب الفلسطيني إلى الوطن، فإنه لا يمكن استبعاد الحديث عن وضعية المرأة الفلسطينية في هذه المؤسسة، حيث يمكن من خلالها تفسير كثير من السلوكيات المتبعة تجاه المرأة الفلسطينية حالياً؛ إذ لا يمكن فصل الواقع عن الماضي، كما لا يمكن القفز عن مراحل أثّرت في تشكيل هذا الواقع بسلبياته وإيجابياته. وعليه، فإننا نؤكد هنا أن وضعية المرأة الحالية، بما فيها من إخفاقات، ليست ابنة هذا الواقع، رغم أهميته الكبرى في إضافة ملامح أخرى أكثر تعقيداً وتشابكاً. فقد اتبعت م. ت. ف. في مؤسساتها السياسة نفسها التي اتبعتها الأحزاب المنضوية تحت لوائها، فتدنّت نسبة النساء في مناصبها العليا القريبة من صنع القرار، فيما ارتفعت مشاركتها في المراكز الأقل أهمية. فمثلاً، بلغت نسبة النساء في المجلس الوطني الفلسطيني ٧,٥ بالمئة من مجموع ٧٤٤ عضواً، عام ١٩٩٦، فيما استأثرت اللجنة التنفيذية، التي تعدّ الأهم في اتخاذ القرار في م. ت. ف.، بـ ١٦ عضواً من الرجال^(١١).

(٢) **المرأة وزيرة:** في عام ١٩٩٧، كانت هناك وزيرتان فقط من ٢٥ وزيراً، أي بنسبة ٧ بالمئة، هما وزيرة الشؤون الاجتماعية انتصار الوزير، ووزيرة التعليم العالي سابقاً حنان

(١١) المصدران نفسهما.

عشرأوي (لجنة الانتخابات المركزية، مصدر سابق). والوزارتان المذكورتان ارتبطتا تقليدياً بالمرأة. ثم خرجت عشرأوي من الوزارة لتبقى سيدة واحدة في موقع وزيرة، حتى عام ٢٠٠٣، حيث أنشئت وزارة شؤون المرأة، واختيرت زهيرة كمال من حزب فدا، لتشغل رأس هذه الوزارة (وزارة شؤون المرأة، خطة عمل الوزارة، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧). ثم ارتفع عدد النساء الوزيرات في الحكومة الفلسطينية إلى ثلاث، وعاد إلى التراجع ثم الصعود.. وهكذا. وعلى الجانب الآخر، نرى أن جميع نواب الوزارات هم من الرجال (لجنة الانتخابات المركزية).

(٣) وزارة شؤون المرأة: أثار إنشاء وزارة للمرأة جدلاً واسعاً في أوساط الجماهير الفلسطينية، سواء على مستوى النخبة أو على مستوى القاعدة العريضة من الجماهير البسيطة نساءً ورجالاً. غير أن الترحيب الإعلامي بها كان كبيراً ومتفائلاً إلى حد كبير، لكن في كل الأحوال لا يمكن الحكم على جدوى إنشاء الوزارة قبل مرور فترة من الزمن، تستطيع فيها الوزارة وضع الخطط وتنفيذها للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية.

تأسست وزارة شؤون المرأة بقرار حكومي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وأقر مجلس الوزراء الرؤية الاستراتيجية والهيكلية والخطة التأسيسية للوزارة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. بعد ذلك مباشرة، بدأت الوزارة في وضع خطة عمل للأعوام الثلاثة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧)، وحددت لعملها سبعة محاور أساسية، تمثل المحور الثالث منها في المشاركة السياسية واتخاذ القرار، من خلال الاهتمام بالمرأة في السلطة التنفيذية وفي المجلس التشريعي، وفي المجالس البلدية والقروية، وفي الأحزاب السياسية، وفي النقابات والاتحادات الجماهيرية، بالإضافة إلى موقف المجتمع من مشاركة المرأة في الحياة السياسية واتخاذ القرار^(١٢). لكن يمكن القول هنا إن على الرغم من المهنية العالية التي بدت فيها خطة الوزارة والرؤية الواضحة لآليات العمل والمعوقات المتوقعة، فإن الوزارة لم تنجح في استثمار الدعوة إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية في تفعيل مشاركة المرأة فيها، وتهيئة الأجواء المناسبة لدعم هذه المشاركة؛ فالمرشحة الوحيدة المفترضة لمنصب الرئاسة ماجدة البطش لم تحظ بدعم أية مؤسسة نسوية، بما فيها وزارة شؤون المرأة^(١٣). من جهة أخرى، حصر وجود المقر الرئيسي للوزارة في رام الله نشاط الوزارة الفعلي في هذه المدينة وضواحيها بسبب الفصل بين الضفة القطاع، وهو ما حال دون تواصلها مع الكثير من الفعاليات النسوية في قطاع غزة، بل أثار استياء النساء الناشطات في القطاع احتجاجاً على تهميشهن وإقصائهن عن المشاركة الفعلية في وضع خطط وبرامج الوزارة، ثم حجم ونوعية النتائج التي تحظى بها نساء القطاع من اهتمام الوزارة.

(٤) المرأة والحكم المحلي: إذا كان ثمة اعتبار لأهمية انتخاب، ثم تمثيل، النساء في المجلس التشريعي مستمداً من مشاركتها في تشكيل السياسات العامة والتشريعات، فإن هذه الأهمية تتضاعف بالنسبة إلى المجالس المحلية، التي ستتيح الفرصة لتطبيق تلك السياسات والتشريعات وتحويلها إلى واقع ملموس.

(١٢) انظر: خطة عمل وزارة شؤون المرأة لعام ٢٠٠٤، ص ٥-٦.

(١٣) صوت النساء (رام الله)، ٩/٩/٢٠٠٠.

ومن هنا تبرز أهمية وجود النساء في مثل هذه المجالس، حيث إنه يمكنهن من الاقتراب فعلياً من الجماهير، ومن نسج حالة تواصل يومي وطبيعي معها، وهو ما سيكون له أكبر الأثر من ناحيتين: الأولى تقبّل وجود النساء في الحياة العامة، وإنشاء حوار مجتمعي قائم على مبدأ المشاركة من كلا الطرفين، يساعد في تشكيل نسيج مجتمعي يدمج النساء على أساس كفاءتهن وقدراتهن، والثانية تمكين هؤلاء النساء من فرض رؤيتهن النسوية للقضايا التي يتعرضن لها، وذلك من خلال القنوات الشرعية المتاحة.

ومن المعروف أن النظام العسكري الإسرائيلي كان قد قام في عام ١٩٧٤ بمنح المرأة الفلسطينية حق التصويت في انتخابات المجالس المحلية، بينما لم يمنحها حق خوض انتخابات هذه المجالس. ويجدر ذكر أنه لم يُجرَ أي انتخابات للمجالس البلدية في قطاع غزة حتى دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، بينما المرة الأخيرة التي جرت فيها هذه الانتخابات في الضفة الغربية كانت في عام ١٩٧٧^(١٤).

أمّا في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، فكان هناك ١٥ امرأة بين ٣٠٥٣ عضواً في مجالس الحكم المحلي، أي بنسبة ٠,٥ بالمئة فقط^(١٥)، ثم ارتفعت هذه النسبة عام ٢٠٠٠ إلى ١,٧ بالمئة، بواقع ٦٣ امرأة من مجموع ٣٥٩٧ عضواً^(١٦)، وهي نسبة لا تُذكر أمام سيطرة الرجال على هذه المجالس، التي تستمد أهميتها من الدور المباشر الذي تقوم به في التعليم والصحة وبرامج الخدمات الاجتماعية. هذا وتعدّ سهير أحمد خان أول امرأة فلسطينية تشغل منصب رئيس مجلس قروي في خربة قيس في محافظة سلفيت^(١٧).

(٥) المرأة والعمل الدبلوماسي: أول سفيرة لفلسطين هي السفيرة إلى فرنسا ليلي شهيد. وقد جاء تعيينها في آب/أغسطس ١٩٩٣، تنويحاً لمنصب عدة مهمة شغلتها، حيث كانت أول طالبة ترأس الاتحاد العام لطلبة فلسطين - فرع فرنسا - في السبعينيات، وفي عام ١٩٨٩ عينتها اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. ممثلة لها في إيرلندا، ثم هولندا، ثم الدنمارك، لتنتهي أخيراً مفوضة عامة لفلسطين في فرنسا^(١٨).

ب - المؤسسات السياسية غير الرسمية

(١) مشاركة المرأة في الفصائل والأحزاب السياسية: رغم مشاركة النساء المبكرة في الفصائل والأحزاب السياسية، فإن ذلك لم يترك أثراً في تحسين مشاركتهن السياسية؛ إذ بقيت هذه المشاركة ضعيفة مقارنةً بمشاركة الرجل، بالإضافة إلى استبعادها الكبير عن مراكز

(١٤) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (القاهرة: دار المرأة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٠٣.

(١٥) إحصاءات المرأة والرجل، ص ١٧١.

(١٦) «المرأة وتحديات الانتخابات»، صوت النساء، ٢/٤/١٩٩٨، ص ١٢.

(١٧) الأيام، ١٥/٨/١٩٩٩.

(١٨) فلسطين الثورة (قبرص)، السنة ٢٢، العدد ٩٥٧ (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣).

صنع القرار في هذه الأحزاب، التي كان منها من تبنت فكرة تنويرياً يدعم دمج النساء في الحياة السياسية والعامة، غير أن الفجوة ظلت واسعة بين التنظير والواقع الفعلي للنساء في الأحزاب التي ينتمين إليها، ونظراً إلى طغيان العامل السياسي على المراحل التاريخية للشعب الفلسطيني، وهو ما أدى إلى تحديد الأهداف والاستراتيجيات وتركيزها حول قضايا التحرر، فيما تم إرجاء القضايا الأخرى إلى حين تحقيق الهدف السياسي، غير أن التجربة أثبتت، ورغم تراجع المشروع الوطني وظهور أحزاب سياسية جديدة وربما أيضاً بديلة للأحزاب القديمة، أن موضوع المرأة ليست مركزية بالنسبة إلى

مع انحسار المشروع الوطني الفلسطيني، وركود الأحزاب السياسية، بهت اهتمام النساء بالعمل الوطني ليحل محله شعور لا يخلو من الإحباط والإحساس بالانكسار وعدم جدوى أي نشاط.

الأحزاب. وربما هذا يفسر جانباً مهماً من أسباب انحسار نشاط المرأة الفلسطينية في ظل المرحلة الحالية، خاصة في ظل غياب استراتيجية واضحة لدى تلك الأحزاب حول وضع المرأة الفلسطينية، وعدم تحديد رؤية واضحة لكل حزب على حدة، وتحديد موقفه من المرأة، وتحويل هذا الموقف إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع.

وتشير البيانات إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة النساء ومستوى السلطة، حيث إن عدد

النساء يتناقص في المراكز العليا في الأحزاب؛ فمثلاً تشكّل النساء ٥ بالمئة من عدد أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، مقابل ٤ بالمئة من عدد الأعضاء في اللجنة الحركية العليا. وفي الجبهة الشعبية، تمثل ١٠ بالمئة من اللجنة المركزية العامة، وفي المكتب التنفيذي لفدّا تمثل النساء ٣٠ بالمئة، فيما تبلغ نسبة تمثيلها ١٩ بالمئة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب نفسه، وهي أعلى نسبة لمشاركة النساء في الأحزاب (رغم أن فدا يعدّ حزباً صغيراً مقارنة بالأحزاب الأخرى، وهو أيضاً الحزب الوحيد الذي ترأسه امرأة (زهيرة كمال))، فيما ترتفع نسبة مشاركة النساء في هيكلية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الضفة الغربية عنها في غزة، إذ بلغت نسبة النساء في القيادة المركزية في الضفة الغربية ١٨ بالمئة، بينما كان نصيب قطاع غزة ١٣ بالمئة. وفي اللجنة المركزية العامة، بلغ في الضفة ١٩,٥ بالمئة بينما كان ١٦,٥ بالمئة في غزة^(١٩)، ورغم أن تمثيل النساء في اللجان المركزية، التي تعدّ أهم هيئة لاتخاذ القرار في الحزب، أعلى لدى الأحزاب اليسارية، فإنه بقي ضئيلاً، مقارنةً بالنسبة الكلية، فضلاً عن أن وجود النساء في مثل هذه اللجان لم يؤدّ إلى فرض سياسات وبرامج حزبية تتبنّى أجندة نسوية تتوازي مع أجندة العمل الوطني، وبقيت النساء تتبنّى المشروع الوطني الذي ظل يستأثر بأولوية نشاطهن.

(٢) مشاركة المرأة في النقابات العمالية: تعدّ التنظيمات النقابية إحدى المؤسسات الحديثة التي أفرزها المجتمع المدني. وبعدّ ازدهار النقابات ازدهاراً للمجتمع المدني نفسه، حيث إن لها دورها التأثيري في سلوك ومفاهيم قطاعات واسعة وفعالة من المجتمع، خاصة أن

الانضمام إليها لا يعتد بالجنس، أو بالعرف، أو الدين أو الانتماء السياسي، بل يقوم على الاختيار الطوعي لتحقيق مصالح عامة، وهي بذلك تمثل سنداً مهماً وقوياً للمجتمع المدني، وإرساء لقيم التعددية والديمقراطية فيه، غير أنه لم تتوافر في مجتمعنا العربي حتى الآن الشروط الملائمة للنقابات كي تقوم بمسؤولياتها ودورها التغييري، وهو ما لا يُضعف بنية هذه النقابات وتماسكها وفعاليتها فحسب، بل يُضعف أيضاً بنيان المجتمع المدني ككل. ويمكن للنقابات، باعتبارها مؤسسات شعبية جماهيرية واسعة، أن تقوم بدور كبير في تقويم الوعي المجتمعي تجاه قضايا النساء من خلال امتدادها إلى قطاعات واسعة من الجماهير^(٢٠).

وإذا نظرنا إلى وضعنا الفلسطيني نجد أن عدد أعضاء الاتحادات العمالية يبلغ ٦٣,٠٥٤ شخصاً، بنسبة ١,٤ بالمائة من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة^(٢١).

وتشير النسبة هنا إلى انخفاض عدد العمال عامة (رجالاً ونساء) المنضمين إلى النقابات، فيما تشكل نسبة النساء ٧,٦ بالمائة من مجموع أعضاء النقابات العمالية، وهي نسبة تعكس انخفاض مشاركة المرأة في القوة العاملة، حيث تبلغ ١٤,٩ بالمائة فقط من سوق العمل الرسمي، بينما تشير البيانات إلى زيادة عدد النساء المنضمات إلى النقابات العمالية في قطاع غزة، عنها في الضفة الغربية، خاصة في القرى، رغم قلة عمل المرأة ونسبتها الضئيلة من القوة العاملة في القطاع، وربما يعود هذا إلى اختلاف الموقف من عمل النساء في ظل ظروف اقتصادية صعبة، وربما يعود أيضاً إلى عدم توافر هذا العمل والتعويل كثيراً على النقابات لتوفيره، أو إلى التوزيع الجغرافي للاتحادات العمالية.

أما أسباب انخفاض مشاركة النساء في النقابات العمالية، فيمكن تلخيصها في ما يلي:

– **السبب الأول** هو الوضع الذي تعيشه الحركة النقابية بشكل عام، حيث يعترها الانقسام والتشرذم والصراعات الداخلية والتنظيمية، وهذا بدوره انعكس سلباً على المشاركة العمالية إجمالاً، ومشاركة المرأة خاصة؛

– **السبب الثاني** هو غياب النساء عن مراكز صنع القرار في النقابات العمالية، وسطوة الوجود الذكوري الذي يعمل وفقاً لمصالحه؛

– **السبب الثالث** هو تشكك النساء العاملات في قدرة النقابات على خدمة مصالحهن والدفاع عنها؛

– **السبب الرابع** هو إلحاق العمل النقابي بأهداف الفصائل السياسية، رغم تغيّر الظروف السياسية، حيث جرى تغييب الحقوق المطالبة لصالح النشاط السياسي؛

السبب الخامس هو سطوة العادات والتقاليد التي تحول – بشكل واسع – دون انضمام

(٢٠) حرية التعبير وحق المشاركة السياسية: حقوق الإنسان في الوطن العربي (لندن: المنظمة

العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، ١٩٩٣)، ص ١١٢.

(٢١) إحصاءات المرأة والرجل، ص ١٧٤ - ١٧٦.

النساء إلى النقابات العمالية، بسبب الانشغال بالأسرة، أو النظرة المجتمعية التي تعيشها القطاعات الشعبية لوجود النساء ومشاركتهن في الأماكن العامة.

يُذكر هنا أنه تم إنشاء دائرة شؤون المرأة العاملة في الاتحاد العام لنقابات فلسطين، لتُعنى بقضايا المرأة العاملة وهمومها، وتطوير مشاركتها في الحركة النقابية من خلال رفع كفاءتها ومهارتها، من أجل تأهيلها للمشاركة في قيادة الحركة النقابية، وتعدّ هذه خطوة إيجابية إذا تم تحقيق الهدف المنشود منها، وابتعدت عن مجمل سلبيات الحركة النقابية، وركّزت جهدها من أجل دفع مشاركة النساء في النقابات، وتحقيق وضعية أفضل تمكنهن في وضع السياسات النقابية بحيث لا تغفل حقوق النساء العاملات، ولا تستبعد وجودهن كفاعلات ومشاركات حقيقيات^(٢٢).

(٣) مشاركة النساء في المنظمات غير الحكومية: من المسلّم به أن دور المرأة ومشاركتها في المنظمات الأهلية/ غير الحكومية لا ينفصلان عن وضعها في المجتمع بصورة عامة، وهو الوضع الذي سيتحدّد بدوره بمدى تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، في علاقة جدلية وتفاعلية؛ إذ من المستحيل أن تتطور أدوار المرأة وأن تتحرر المرأة وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمع، إلا إذا سمحت مرحلة تطوّر البنى الاجتماعية والسياسية في هذا المجتمع بذلك، وهي بدورها تتأثر في تطورها بدرجة تحرّر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع^(٢٣).

وتعدّ مشاركة النساء الفلسطينيات في المنظمات غير الحكومية هي الأوسع والأقدم والأكثر تنوعاً وفعالية، رغم كل ما يمكن أن يقال عن تراجع هذه المشاركة كماً وكيفاً.

لقد وجدت النساء الفلسطينيات متنفساً حقيقياً في هذه المنظمات التي نشأت في ظل غياب الدولة، وأعطتها الفرصة لإثبات وجودها كمواطن فاعل في المجتمع، ومشارك حقيقي في قضاياها ومشاكله، على الرغم من الصعوبات المتعدّدة التي واجهتها النساء الناشطات في هذا المجال سابقاً من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان يُنظر إليها كمؤسّسات ذات طابع سياسي، تحمل قضية التحرر الوطني كأولوية أولى في أجندة عملها، حتى ذلك الذي أخذ - ظاهرياً - طابعاً اجتماعياً.

وفي فترة الانتفاضة، استأثرت النساء بعمل هذه المنظمات، وبإدارتها أحياناً كثيرة، نظراً إلى مساحة الحرية التي فاقت المساحة المتاحة للرجال - المستهدفين من قبل الاحتلال أو لغيابهم بسبب الاعتقال أو الإبعاد أو التخفي وخلافه - وعلى ذلك يمكن أن ننظر إلى هذه المؤسّسات بوصفها من إفرازات الواقع السياسي، الذي أفرز بدوره حاجة ملحة إلى دعم اجتماعي عبّر عن نفسه بصور وأشكال مختلفة، وكان منها المنظمات غير الحكومية. ويلاحظ أن في مرحلة طغيان العمل السياسي، والعمل ضمن أجندة لا تقع قضايا النساء على رأس أولوياتها، كانت النساء يقبلن العمل ضمن مؤسّسات غير حكومية بدافع وطني/نضالي. ولكن

(٢٢) صوت النساء، ٢/٤/١٩٩٨.

(٢٣) «تقرير لجنة أوضاع المرأة» (١٩٩٣)، ص ١٠.

تدرجياً، ومع انحسار المشروع الوطني الفلسطيني، وركود الأحزاب السياسية وخاصة اليسارية منها، بهت اهتمام النساء بالعمل الوطني ليحل محله شعور جديد ترافق مع الظروف السياسية وتراجعها؛ شعور لا يخلو من الإحباط والإحساس بالانكسار وعدم جدوى أي نشاط، وهو شعور أحدثته صدمة التغيرات السياسية المفاجئة، وهو ما وضع المؤسسات والأفراد والشعب أمام سؤال تمثل في: ما جدوى ما نفعل؟

في مرحلة ما بعد أوسلو واجه عمل المنظمات النسوية، بل الحركة النسوية بشكل عام، وضعاً مربكاً؛ إذ كان عليها أن تعمل ضمن أولويات عمل جديدة اختلفت عما نشأت عليه سابقاً، خاصة في ظل مرحلة التحول نحو الدولة، أي إقرار تشريعات وسياسات لا تتبنى في أول ما تتبنى الأفكار السابقة نحو قضايا التحرر الوطني، ومن ثم وجدت نفسها مضطرة إلى إيجاد هوية وصوت خاصين بها ضمن هذه الظروف والمتغيرات، التي ثبت في ما بعد، وربما في المراحل الأولى، تهميشها للدور التاريخي الذي أدته هذه المنظمات. ليس هذا فحسب، بل إن المنظمات النسوية - على تعددها واختلافها وأحياناً تناقضها - لم تبلور أيضاً رؤية واضحة ذات بُعد استراتيجي لعملها المستقبلي ضمن الشروط الجديدة التي فرضتها الاتفاقات مع الاحتلال الإسرائيلي. وافتقارها إلى هذه الرؤية الواحدة جعلها تتعامل برد فعل معاكس تماماً لمرحلة ما قبل أوسلو، فانكفأت إلى نفسها، وتبنت سياسات عمل معزولة عن الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تعيشه فلسطين، فقامت بطرح قضايا الجندر بعيداً عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه هذه المنظمات، الأمر الذي أفقدها الكثير من شعبيتها وجماهيريتها التي أحرزتها سابقاً، خاصة في فترة الانتفاضة، واكتفت بطرح قضايا فوقية لا تهم الكثير من النساء اللواتي لم يعد لهن صلة ذات أهمية بعمل هذه المنظمات. وتدرجياً اكتفت المؤسسات النسوية بتحقيق مطالب وتوجهات الجهات التمويلية في تنفيذ برامج ونشاطات بعيدة عن السياسة، أي إنها عزلت بين المؤسسات النسوية وقاعدتها الجماهيرية من خلال سلخها عن تبني قضايا التحرر الوطني، التي لم تزل متجذرة في واقعنا الفلسطيني.

ظلت القاعدة الجماهيرية من النساء بعيدة تماماً عن كثير من أنشطة هذه المؤسسات، التي ظلت مفرغة من محتواها المرتبط بقضايا أكثر إلحاحاً عند الجماهير، وهي قضايا لا تبعد بالتأكيد عن قضايا التحرر الوطني ذات المضمون الإنساني في جوهرها الحقيقي والعميق. ورغم هذا النشاط الفوقي - في أغلبه - الذي ظلت المؤسسات النسوية تمارسه، فإنها ظلت مستبعدة من مراكز صنع القرار في معظم قضايا المجتمع: في الصحة، والتعليم، والسياسة السكانية والتنمية ومشاركتها في الرؤية السياسية، في الوقت الذي خسرت أيضاً القاعدة الشعبية، التي كان من الممكن أن تشكل لها دافعاً قوياً لفرض وجودها على أصحاب القرار، وعدم تهميش النظام السياسي لوجودها كقوة فاعلة وضاعطة في المجتمع.

ويذكر هنا أن حوالي ٢٣ بالمائة من الموظفين الإداريين في الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة هم من النساء^(٢٤)، فيما تشير دراسة مولها برنامج الأمم المتحدة للتنمية

عن المنظمات النسائية عام ١٩٩٣، إلى وجود حوالى ١٧٤ منظمة في الأراضي المحتلة، منها ٣٤ منظمة فقط في قطاع غزة. وهنا لا يمكن إغفال الدور الواسع النطاق الذي قامت به هذه المؤسسات في خدمة قضايا النساء، وتقديم العون لهن، خاصة في غياب العائل^(٢٥)، لكن لا يمكننا أيضاً أن نغفل كونه دوراً اجتماعياً بحثاً، انحصر في نطاق الإعانة المؤقتة، التي فرضتها ظروف تلك الفترة. أما الآن، وبعد تراكم الخبرات والتجارب لدى هذه المؤسسات، والتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني، نتيجة ظروف كثيرة، أصبح موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة من الأولويات المهمة على أجندة عمل المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان.

بعد تراكم خبرات المنظمات النسائية الفلسطينية، والتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، أصبح موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة من الأولويات المهمة.

وقد انعكس هذا الاهتمام في شكل برامج وورش عمل ومطبوعات ولقاءات ضاغطة مع صنّاع القرار في المجلس التشريعي ومختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية، فضلاً عن برامج دعم النساء المرشحات للمجلس التشريعي والمجالس البلدية من قبل العديد من مؤسسات المجتمع المدني، كطاقم شؤون المرأة في الضفة وغزة، ومؤسسة مفتاح التي ترأسها د. حنان

عشراوي عضو المجلس التشريعي، وجمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية، ومركز شؤون المرأة في غزة. وتعمل هذه المؤسسات في أكثر من اتجاه؛ فهي في جانب أول تعقد العديد من ورش العمل المكثفة مع النساء من مختلف القطاعات والمناطق، وخاصة المهمشة والفقيرة، لتوعيتها بحقوقها القانونية والدستورية، خاصة في موضوع الانتخاب والترشح، وفي جانب ثانٍ تعقد لقاءات توعوية في ما يتعلق بالقوانين المعمول بها في قطاع غزة، خاصة لدى الفئات الشابة من الجنسين، وفي جانب ثالثٍ تعمل كجهات ضاغطة على أصحاب القرار في المؤسسة التشريعية من أجل تعديل القوانين المجحفة بحق النساء، كما حدث في موضوع الكوتا النسوية (يمكن الرجوع هنا إلى عشرات النشرات والمطبوعات والأخبار المنشورة في الصحف والمجلات)، ناهيك عن عملها النضالي في المسيرات والاعتصامات لمقاومة الاحتلال، والدعم المادي والنفسي للنساء في المناطق التي تتعرض للقصف الإسرائيلي بشكل دائم ومكثف.

٣ - مشاركة المرأة في الوظائف العامة

لا توجد نساء كثيرات في المناصب القيادية المهمة، وذات التأثير المباشر في مراكز صنع القرار، أو التأثير في الرأي العام. فنحن لدينا على سبيل المثال في قطاع غزة خمس نساء يعملن

(٢٥) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع

في سلك القضاء، منهنّ: سعادة الدجاني، وسلوى الصايغ، فيما لا توجد وكالة نيابة واحدة، في حين يحتكر الرجال إضافة إلى هذا المنصب، منصب النائب العام.

يجب هنا الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم وجود تمييز ضد النساء على نحو صريح في النظام القضائي، فإن هناك تغييراً كبيراً لأشكال متعددة من المشاركة النسوية. وعليه، يجدر التساؤل عما إذا كان كافياً أن لا يتضمن القانون تمييزاً صريحاً ضد المرأة، أو إذا كان مطلوباً إجراءات أكثر فاعلية لضمان حق النساء في المشاركة. وعلينا أن نأخذ هنا في عين الاعتبار أن مجرد تعيين نساء في الجهاز القضائي لا يضمن في حد ذاته حماية حقوق النساء، بل يجب أن تمتك النساء الحساسية اللازمة لتعزيز وجودهن وحقوقهن للعمل في الجهاز القضائي.

كما لا توجد حتى الآن رئيسة تحرير جريدة يومية، أو أسبوعية، فيما برزت لدينا لفترات محددة نساء رئيسات تحرير لمجلات وجرائد أسبوعية، أو شهرية، مثل دنيا الأمل إسماعيل التي رأت تحرير جريدة الحقيقة الأسبوعية السياسية منذ صدورهما حتى توقفها، ثم تولت لمدة عام واحد رئاسة تحرير مجلة الغيداء التي تصدر عن مركز شؤون المرأة، وهناك اعتدال قنيطرة التي ترأست لفترة محدودة أيضاً تحرير مجلة السعادة التابعة لمؤسسة الثريا، إحدى مؤسسات حركة حماس الإعلامية، وذلك في بدايات تأسيس المجلة، ثم توالى على رئاستها بعد ذلك عدد من الصحفيين، إلى أن تولتها أخيراً صحيفة شابة منضوية للحركة هي فداء المدهون.

على الجانب الآخر، هناك بعض التراخيص التي صدرت لمجلات باسم نساء، ولكنها لم تصدر حتى الآن. وعلى مستوى التعليم العالي، ليس ثمة حتى الآن امرأة في منصب رئيسة جامعة، أو مؤسسة أكاديمية، أو ما شابه ذلك.

ثالثاً: أسباب عزوف المرأة الفلسطينية عن المشاركة السياسية

١ - أسباب تعود إلى النظام السياسي

إن توسيع نطاق المشاركة السياسية لمختلف القوى، وتفعيل هذه المشاركة كما نوعاً، يتطلبان وجود نظام سياسي قائم على الديمقراطية، ومبدأ تداول السلطة، والتعددية السياسية والفكرية، و«الإيمان بالمواطنة وما يترتب عليها من حقوق امتيازات واعتبارات إنسانية، أهمها المساواة والمشاركة السياسية الحرة»^(٢٦)؛ فمما لا شك فيه أن المشاركة السياسية تتطلب توافر المؤسسات، لضمان تحققها فعلياً، بحيث تعزز دور المواطنين نساءً ورجالاً، وتضمن مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية والتأثير فيها.

(٢٦) حسين علوان البيج، «الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة»، المستقبل العربي، السنة ٢١،

العدد ٢٣٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٩٥.

٢ - أسباب تعود إلى طبيعة النظام الانتخابي

من المؤكد أن العلاقة وثيقة بين النظام الانتخابي والنظام السياسي، بحيث يمكن القول إن كلاهما يمثل انعكاساً للآخر بإيجابياته وسلبياته. لذا، فإن الخروج من أزمة النظام السياسي الفلسطيني يتطلب قانوناً انتخابياً يدفع نحو بناء نظام ديمقراطي يعكس التعددية السياسية للمجتمع الفلسطيني، ويستطيع أن يستقل عن السلطة التنفيذية وأن يفرض رقابته الفاعلة عليها. ومن المعروف أن القانون الانتخابي المطبق في أراضي السلطة الفلسطينية هو قانون الانتخابات العامة الرقم (١٣) لعام ١٩٩٥، وقد اقترحت اللجنة القانونية في المجلس بعض التعديلات على هذا القانون، وذلك في اجتماعها الذي عقده في شرم الشيخ المصرية في الفترة بين ٨ - ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تمثّلت في اعتماد النظام المختلط، ورفع عدد أعضاء المجلس إلى ١٢٤ عضواً. ويمثّل إقرار النظام المختلط خطوة نوعية لتصويب الخلل في النظام الانتخابي الفلسطيني، ولكنه ليس كافياً؛ إذ لا بد أن يُستكمل بعدد من التعديلات التي تعالج الثغّر في ما يخص المرأة تحديداً.

٣ - أسباب تعود إلى المجتمع

أ - لا شك في أن عزوف المرأة الفلسطينية عن المشاركة السياسية لا ينفصل عن عزوف المجتمع ككل، حيث المناخ السياسي المترهل يشيع جواً من الإحباط، والشعور باللامبالاة واللاجدوى، وهو ما يولد إيماناً سلبياً بعدم التأثير في صنع السياسات العامة، ولا أدل على ذلك من تراجع جماهيرية الأحزاب، وعدم قدرة الأحزاب على تجديد نفسها وأعضائها، بسبب عجزها عن طرح سياسات بديلة، أو حلول للمشاكل التي يواجهها الجمهور يومياً وعلى المدى البعيد، ناهيك عن المشاكل الداخلية التي تعانيتها، مثل عدم ممارسة أساليب ديمقراطية، وتفرد قادة الأحزاب بعملية صنع القرار في داخلها. كلّ ذلك أدى إلى حدوث حالة من العزوف الواضح لدى الجمهور عن الانضمام والمشاركة في هذه الأحزاب، بل وهجرة عدد غير بسيط من أعضائها تولّد لديهم شعور يمكن تسميته بالاغتراب السياسي. والمرأة، كجزء من هذا المجتمع يقع عليها ما يقع عليه سلباً وإيجاباً، تأثرت أيضاً بهذه الحالة العامة، بل ربما الأثر السلبي الواقع على المرأة أبلغ وأشد من حيث كون هذه الأحزاب لم تولّ ما يعني النساء اهتماماً كافياً، ولم ينعكس ذلك في برامجها.

ب - عدم وجود توجه عام لدى الدولة يتبلور في شكل تبني سياسات وبرامج تدعم المرأة في السياسة الرسمية، وغير الرسمية، وهو ما أدى إلى تراجع مكانتها، وإضعاف دورها ومشاركتها.

ج - وجود قوانين وتشريعات جائرة تسمح بممارسة التمييز ضد المرأة.

د - نظرة المجتمع إلى النساء باعتبارهن من الدرجة الثانية، ودورهن يأتي تالياً لدور الرجل، وفي أحيان كثيرة لا يأتي.

هـ - الأعباء الأسرية التي تتحملها المرأة تجعلها لا تملك الوقت الكافي لتحمل أعباء إضافية والقيام بأدوار مختلفة في المجتمع، وهو ما يتطلب إعادة النظر في العمل المنزلي للنساء،

وإدخال مفاهيم النوع الاجتماعي (الجندر) في عملية التنشئة الاجتماعية والمناهج التعليمية.

٤ - أسباب تعود إلى المرأة نفسها

أ - كثير من النساء لا يقتنعن بقدرتهن على العمل السياسي، بل يرين فيه انتقاصاً من أنوثة المرأة، وربما يعود هذا إلى التنشئة الاجتماعية، التي تدعم هذه الرؤية، وتؤكد أن الوظيفة الأولى للمرأة تتمثل في وظيفتها كزوجة وأم.

ب - عدم اهتمام النساء بتطوير وعيهن السياسي من خلال المشاركة في القضايا والأمور السياسية، والاكتفاء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي البعيد عن تأثيره في عملية صنع القرار.

ج - انعدام الثقة بين النساء، وعدم مساندة المرأة الناجبة للمرشحات، وتفضيلها للمرشح الرجل، من منطلق أنه الأنسب للعمل السياسي.

د - انخفاض مستوى التعليم لدى النساء انعكس سلباً على توجهاتهن نحو المشاركة.

هـ - الافتقار إلى المهارات اللازمة للدخول في العملية السياسية، وغياب الدافع والجرأة في التعبير عن الذات والطموح.

٥ - أسباب تتعلق بمفهوم المشاركة السياسية

لا شك في أن التوصل إلى تعريف جامع لمفهوم المشاركة السياسية أمر يكاد مستحيلاً، وهو ما أدى إلى مزيد من الارتباك حول هذا المفهوم الملوغز أحياناً، والفضفاض أحياناً أخرى. ومن المعروف أن معظم التعريفات كانت تركز على المشاركة في التصويت والترشيح وعضوية الأحزاب، وهي مؤشرات تعبر عادة عن عزوف المرأة عن المشاركة. ولكن مع انحسار دور الأحزاب والمشاركة الانتخابية في العالم كله، نتيجة المتغيرات الدولية، حل مفهوم جديد هو المشاركة الشعبية التي تركز على أهمية المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية. والمرأة الفلسطينية هنا تشكل عنصراً رئيسياً في هذه المنظمات، إن لم تكن تسيطر تماماً على مجال إدارة بعضها، خاصة تلك ذات الطابع النسوي، وهو ما يتيح للمرأة استخدام وتفعيل قدرتها على التأثير في صنع السياسات من خلال عملها في هذه المنظمات. وينبغي التشديد على خطأ اعتقاد البعض بأن عدم المشاركة من خلال التصويت والترشيح - ولتكن هنا المرأة الطرف المعني بالبحث - يجعلها غير قادرة على المشاركة السياسية من خلال القنوات الأخرى، كمؤسسات المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية وغيرها، إلا أن فترة الانتفاضة تحديداً، وما جرى بعدها من تغيرات سياسية أدت إلى تدفق النساء نحو العمل الأهلي، يشيران إلى غير ذلك، ربما إيماناً بأن القنوات القديمة - الأحزاب السياسية وما شابهها - لم تعد تشكل القنوات الأمثل لتحقيق المشاركة، وإحراز تأثير حقيقي من خلالها.

من هنا يجب أن نلاحظ - بتأنٍ وتفهم - هجرة عدد كبير من النساء، اللاتي عملن لفترات طويلة مع أحزاب أو فصائل، إلى العمل في مجال المنظمات غير الحكومية، وهو ما يدلنا على أن فهماً آخر للمشاركة السياسية بدأ يحل محل الفهم القديم الضيق المحدود، حيث

ساعدت على ظهوره ظروف كثيرة، سياسية واقتصادية واجتماعية. ومن هنا تبرز الحاجة أكثر من السابق إلى إعادة النظر في تعريف المشاركة السياسية، وعدم التركيز فيها على التصويت والترشيح، أو عضوية الأحزاب، بل من الضروري والمهم أن تؤخذ في الاعتبار مشاركة المرأة السياسية في المجالات غير الرسمية، حيث تقود كثير من النساء العديد من الجمعيات والمؤسسات، وتشارك في تدريب أعضائها على الأخذ بزمام المبادرة، وعدم الاعتماد على المؤسسات الرسمية في حل مشاكلهم، بل تحفزهم - وتحفز نفسها - على اكتشاف الأساليب والطرق العملية المتوافرة لمواجهة هذه المشاكل. وبهذا الفهم والتناول إنما تقوم في المقام الأول بعمل سياسي تقوي من خلاله مؤسسات المجتمع المدني.

رابعاً: مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

لا يصح الحديث عن مستقبل للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من دون إدراك هوية الحركة النسوية الفلسطينية، من حيث ملامحها وطبيعة المحدّات والطموحات التي تحكم حركتها، مع قراءة دقيقة لهوية الواقع السياسي والمجتمعي الفلسطيني، وما بين هاتين الهويتين من تفاعل وجدلية، سواء من الناحية الإيجابية أو من الناحية السلبية.

فحتى الآن، لم يزل الاحتلال يشكّل المعضلة الأساسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني، حيث إنه يسيطر على الأراضي والموارد الطبيعية والبشرية، بل ربما أخذ أبعاداً أكثر تعقيداً في ظل عمليات التسوية، في الوقت الذي تجري عملية التحوّل نحو الدولة، بكل ما تملّيه أيضاً من تعقيدات وصعوبات تتيح مساحة أوسع للتساؤل حول ما يمكن عمله في ظل هذا الوضع المتداخل والمتعدد الأوجه، وفي ظل قمع الديمقراطية، واستثناء المجتمع من المشاركة ضد سياسات الاحتلال. ومن ثم وجدت الحركة النسوية نفسها داخل هذه المعمعة التاريخية، التي استبدلت برنامج م. ت. ف. الوطني ببرنامج أوصلو، الأمر الذي أحدث انقساماً حاداً في الآراء أدى إلى انهيار الإجماع على مقاومة الاحتلال، وتجزئة القضية الوطنية، فانتتهى ذلك إلى انحسار الحركة الجماهيرية، فيما لم تستوعب القوى الوطنية التغيرات التي طرأت على الواقع الفلسطيني الجديد، فتعثّرت جهودها في خلق آليات عمل جديدة تأخذ في الاعتبار مهمات المرحلة مع مهمات التحرير.

وقد انعكس هذا سلباً على الحركة النسوية التي وقعت في الارتباك ذاته، والحيرة بين برنامجين، برنامج العمل الوطني، والبرنامج الاجتماعي، فاستمر النقاش طويلاً، وربما، في أحيان كثيرة عقيماً أيضاً، حول أولويات العمل التي تطرحها طبيعة التغيرات^(٢٧).

غير أن توجهات الممولين نحو وضعية المرأة الفلسطينية، في ظل الوضع الجديد، وهو هنا عملية التسوية أو عملية السلام بلغة المجتمع الدولي، لم تتح للمؤسسات النسوية الفلسطينية فرصة للاختيار أو الانتظار، فاخترت البرنامج الاجتماعي من منطلق أن عملية التحول الدولي

(٢٧) ربما كتانة نزال، «الحركة النسائية الفلسطينية: الأزمة هل هي قدر»، رؤية أخرى (نيسان/أبريل

تتيح مساحة للتفاوض حول الحقوق الاجتماعية - التي أُغفلت سابقاً - داخل بنى الدولة الناشئة^(٢٨). ومن هنا وجدت الحركة النسوية نفسها في الجهود التي يمكن بذلها من أجل التأثير في السياسات الاجتماعية، والتأثير في التشريعات الداعمة لهذه السياسات؛ فأغرقت نفسها في قضايا النوع الاجتماعي - على أهمية هذه القضايا - ، فانعزلت عن التحديات الكبرى التي تطرحها قضايا الاحتلال والتحول الديمقراطي، وكأنها هنا تمارس رد فعل عكسياً للفعل السابق المتمثل في انغماسها في قضايا النضال الوطني، الأولوية الرئيسية في برامج المؤسسات النسوية ما قبل أوسلو، وهي هنا تقع في الخطأ نفسه مرتين،

من دون الانتباه إلى أن فهم استراتيجية العمل النسوي الفلسطيني ذات خصوصية تنبع من الوضع التاريخي والسياسي للبلاد، حيث لا يمكن إغفال قضايا التحرر الوطني؛ فرغم ما تفرزه المرحلة من تعقيدات وأزمات مضاعفة تتعلق بالاحتلال أولاً، وتتعلق ثانياً بانعكاسات هذا الاحتلال على علاقات المجتمع الفلسطيني وعلى مختلف بنائه، فهناك أجواء عدم الحرية

أسباب عزوف المرأة الفلسطينية عن المشاركة السياسية تعود إلى النظام السياسي، وطبيعة النظام الانتخابي، والمجتمع، والمرأة نفسها، ومفهوم المشاركة السياسية.

وقمع الديمقراطية، وهناك الأزمة التي تعيشها الأحزاب، من حيث عدم قدرتها على التعامل بفاعلية مع الوضع السياسي الراهن مع ما تعيشه من تصعيد للفئوية، وهناك أيضاً مشاكل الفقر والبطالة وغيرها، ناهيك عن سياسة الاحتواء التي مارسها السلطة لشخصيات وقيادات نسوية لتكون جزءاً من أجهزتها ومؤسساتها، وجعلها تنمهي مع ما تطرحه السلطة من مواقف وسياسات، وهو ما ساهم في تبهيت صورة الحركة النسوية، وتهميش القضية النسوية لدى أجهزة السلطة، التي اكتفت بتشكيل دوائر للمرأة داخل وزاراتها، شكلت بالنسبة إليها - خاصة أمام الممول الأجنبي - ديكوراً ووجاهة اجتماعية وسياسية.

إن الكلام السابق لا ينفصل بالمطلق عن وضع توصيف مقارب، وحقيقي للمشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات، وما يمكن أن تطرحه من آفاق مستقبلية، في ظل قراءة المرحلة الراهنة التي ستشكل معظم، إن لم يكن كل، الواقع المستقبلي لهذه المشاركة؛ فمقدمات اليوم تقود إلى نتائج الغد. وعليه، فإن أي تحسين لوضعية هذه المشاركة يفترض أن يبدأ من الآن، مع ضرورة استبعاد الشعور بالرضى الذي تستشعره بعض الناشطات، أو المؤسسات النسوية من إحراز كسب صغير هنا أو هناك، في ظل غياب استراتيجية عمل واضحة، لا تكتفي بالخبرات، ولا تستبعد الكفاءات، وتحيد الجانب الحزبي، وتضمن مشاركة أكبر للنساء مع استنهاض قدراتهن الكامنة، وتحويلها إلى قوة مجتمعية، يمكن الاستفادة منها بحق □

(٢٨) إيلين كَنَاب وريما حمامي، «استراتيجيات جديدة في عمل الحركات النسوية»، رؤية أخرى (نيسان/